العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

الحكومة اللبنانية الجديدة في سباق لمعالجة الخراب الاقتصادي

تحديات معقدة تختبر قدرة رئيس الوزراء على ترتيب الفوضى المالية

انتقل حديث الخبراء والمحللين إلى التحديات الاقتصادية المزمنة، التي تنتظر رئيس الوزراء اللبناني الجديد بمجرد إعلان حسان دياب كشخصية لقيادة المرحلة المقبلة، في ظل شكوك بشأن قدرته على مواجهة الأزمات العميقة وإخراج الاقتصاد المترهل من متاهات البيروقراطية والفساد.

شح السيولة أكبر المشاكل المزمنة

بيروت - كلف لبنان أخيرا رئيس وزراء جديدا بتشكيل حكومة بعد شهرين من تفجر أزمة سياسية، والآن جاء دور الجزء الصعب وهو إنقاذ البلاد من أزمة مالية غير مسبوقة.

ويتعين على حسان دياب رئيس الوزراء المكلف بدعم من حزب الله، الذي تعتبره الولايات المتحدة جماعة إرهابية، وحلفائه ومجلس الوزراء، الذي تعهد بتشكيله سريعا، الفوز بدعم المستثمرين والمانحين الدوليين.

ومع هذه الخطوة تظهر تساؤلات حول مخاوف المستثمرين، في الوقت الذي يصارع فيه لبنان شحا في النقد الأجنبي ودينا عاما ضخما وعملة آخذة في الضعف، فضلا عن ماهية احتمالات التعثر في سداد الديون أو إعادة هيكلتها.

ويبدو عبء الدين العام، الذي يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يشهده من عجز في المعاملات الجارية وعجز مالي، غير قابل للاستمرار حتى من قبل الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي خرجت إلى الشوارع قبل شهرين.

وسيواجه لبنان اختبارا لقدرته على الوفاء بالتزاماته في 2020 في ظل ديون بقيمة 10.9 مليار دولار مستحقة على مدار العام، بما في ذلك سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار مستحقة في مارس، بحسب بيانات رفينيتيف.

وما زالت السندات السيادية الدولية متداولة بأقل من نصف قيمتها، بينما ارتفعت عقود مبادلة مخاطر الائتمان بشدة، مما يشير إلى أن لبنان قد يكون في طريقه إلى الانزلاق نحو تعثر في السداد. لكن ذلك قد لا يكون أمرا محتوما.

وقال فاروق سوسة الخبير الاقتصادي لدى غولدمان ساكس في مذكرة هذا الأسبوع "قد يكون مزيجا من الإصلاحات المالية وإعادة هيكلة الدين الداخلي كافيا لوضع المالية العامة على أساس مستدام دون الحاجة إلى التوجه صوب تعثر في سداد الديون الخارجية".

وحتى مع حدوث تعثر في سداد الديون، قد يكون لبنان قادرا على تخفيف التداعيات. وقالت موديز في مذكرة إن حيازات البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية تشير إلى أن لدى لبنان خيارات لإدارة الدين على المدى القريب يمكن أن تحد من خسائر القطاع الخاص في حالة تعثر السداد.

حسان دياب في مهمة تبدو مستحيلة لإصلاح الأوضاع المالية والاجتماعية الكارثية

وتدهور وضع ربط العملة بالدولار المعمول به في لبنان منذ 22 عاما ليقترب من نقطة الانهيار بفعل الأزمة السياسية والمصرفية في البلاد.

ومع فقدان الليرة ثلث قيمتها الرسمية تقريبا في السوق السوداء، يلوح خفض قيمة العملة في الأفق على نحو متزايد.

واستبعد محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أي خطوة من هذا النوع، قائلا إن "لدى الحكومة الوسائل للحفاظ عليها".

لكن قدرة المركزي على الإبقاء على الربط ستتقلص دون إنعاش تدفقات رؤوس الأموال التي تشهد تراجعا وتعافي ميزان لبنان الخارجي. وبحسب غولدمان ساكس، تقلصت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 28 مليار دولار.

ويقول اقتصاديون إن خفض العملة قد يكون ضارا في المدى القصير على الأقل، إذ أنه سيرفع التزامات لبنان الخارجية المرتفعة جدا بالفعل، مما يعجل بخطر التعثر في سداد الديون. ومن المرجح أيضا أن يذكي نيران التضخم الذي زاد بنحو 1.3 بالمئة على أساس سنوي في أكتوبر الماضي.

وظلت البنوك لفترة طويلة بمنزلة دعامة هامة للإبقاء على حركة اقتصاد لبنان. فمن خلال استقبال ودائع ملايين اللبنانيين في الخارج والشراء في الدين المحلي للحكومة، ساعدت البنوك على دعم مالية الدولة. لكن ذلك النظام تداعى في ظل شح في الودائع الأجنبية مع انهيار للثقة في النظام المصرفي.

كما تراجعت ودائع غير المقيمين في القطاع المصرفي 5.2 بالمئة على أساس سنوي في أكتوبر، بينما يواجه لبنان نقصا في النقد الأجنبي، مما تسبب في فرض قيود على وصول اللبنانيين في الداخل والخارج إلى أموالهم بالبنوك.

وقال وليد علم الدين، الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف بلبنان، والذي كان من الأسماء المرشحة لرئاسة الوزراء "استعادة الثقة في النظام المصرفي يجب أن تشمل استعادة الثقة في الإدارة السياسية للنظام... هذه هي النقلة المالية التي يطالب بها الآلاف في شوارع لبنان".

وحذر علم الدين من أن خفض قيمة الودائع سيأتي بنتائج عكسية، وبدلا من ذلك، يتعين أن تضمن الدولة الودائع المصرفية للمساعدة على استعادة الثقة في الاقتصاد.

ولبنان غارق في الركود وما زال تعافيه يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة دياب على تشكيل حكومة جديدة وتبني الإصلاحات اللازمة لضمان دعم مالي من الخارج.

وفاز لبنان بتعهدات بأكثر من 11 مليار دولار في مؤتمر دولي العام الماضي مشروطة بالإصلاحات، التي يخفق حتى الآن في تطبيقها.

ويبدو الحصول على المزيد من الدعم أمرا غير مؤكد نظرا لما يحظى به دياب من مساندة من حزب الله المدعوم من إيران وحلفائه.

فالسعودية والإمارات اللتان قدمتا عونا ماليا للبنان في ما مضى، بدتا أكثر تحفظا خلال الأزمة الأخيرة، بل وربما تقل رغبتهما في تقديم الأموال في ظل وجود دياب في السلطة.

في المقابل، قد يحول لبنان نظره صوب قطر التي يتهمها جيرانها الخليجيون بالاقتراب بشكل أكبر من إيران. وقال وزير المالية القطري علي العمادي هذا الأسبوع إن قطر ستقف بجانب لبنان خلال أزمته الاقتصادية.

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري يناقش سبل الحصول على مساعدة فنية من صندوق النقد والبنك الدوليين.

لكن من غير الواضح ما إذا كان دياب سيسير على هذه الخطى، في حين يحذر بعض المراقبين من أن الولايات المتحدة، الداعم المالي الأكبر لكلا المؤسستين، قد تعارض أي صفقة بسبب دور حزب الله وحلفائه في اختيار دياب.

شبح الإفلاس يهدد 3 مصارف لبنانية

بيروت – خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية تصنيف 3 بنوك لبنانية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، ما يجعلها مهددة بالإفلاس.

والبنوك التي طالتها مؤشرات الوكالة هي بنك عوده وبلوم بنك وبنك ميد المملوك لأسرة الحريري، حيث باتت عند درجة سي.سي.سي، وهي درجة عالية المخاطر، بعد أن كانت في مستوى أقل عند بي سالب.

ويأتي التصنيف قبل أيام من أعياد الميلاد والتي عادة ما تكون فرصة لانتعاش الأنشطة التجارية والسياحية.

ووفقا للوكالة، فإن البنوك المستهدفة تعاني من ضغوط الطلب المتزايد على السيولة، وذلك بعد إغلاق المصارف اللبنانية لفترات طويلة، بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي انطلقت في 17 أكتوبر الماضي اعتراضا على تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية في البلاد.

وقالت الوكالة في بيان مساء الخميس "نفهم أن تآكل الودائع الذي بدأ في النصف الأول من عام 2019 قد تكثف أخيرا، وذلك بسبب التطورات السياسية الأخيرة، والانتفاضة، والإغلاق المستمر للمصارف، والقيود التي فرضتها البنوك على بعض التحويلات والعمليات المصرفية".

وأوضحت أن التصنيفات ستظل على قائمة المراقبة السلبية، ما يجعلها عرضة لخطر المزيد من الخفض.

ويشهد لبنان احتجاجات متواصلة، أدت إلى استقالة حكومة سعد الحريري لتنتهي بتعيين حسان دياب رئيسا جديدا للحكومة الخميس.

وتعاني البلاد من تدهور اقتصادي متسارع، في ظل تراكم الديون الداخلية والخارجية والتي بلغت 86 مليار دولار، أي ما يعادل 150 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

وكانت وكالة موديز قد توقعت في تقرير نشرته الاثنين الماضي أن ينكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة 2.5 بالمئة بنهاية العام الجاري، وبنسبة 1.5 بالمئة في العام المقبل.

وفي أكتوبر الماضي، توقع البنك الدولي أن ينكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة 0.2 بالمئة هذا العام، مقابل نمو نسبته 0.2 بالمئة في العام الماضي.

المغرب يطمح لترسيخ شراكاته الاقتصادية مع فرنسا

يؤكد خبراء ومحللون أن أعمال المنتدى الاقتصادي الفرنسي المغربي المنعقد في باريس شكلت نقطة انطلاق جديدة في الشراكات التاريخية بين البلدين من خلال إبرامهما حزمة من الاتفاقيات في عدة مجالات استراتيجية ستساعد الرباط على إنعاش اقتصادها بشكل أكبر.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

باريس - تنظر الأوساط الاقتصادية المغربية للدورة الرابعة عشرة من الاجتماع رفيع المستوى المنعقد في العاصمة باريس بكثير من التفاؤل في طريق استعادة بريق العلاقات التجارية التاريخية مع فرنسا.

وتوج البلدان خلال أعمال المنتدى الاقتصادي المشترك تحت شعار "فرنسا ـ المغرب.. نبتكر سويا من أجل زخم اقتصادي واجتماعي جديد"، شراكتهما بتوقيع 9 اتفاقيات جديدة.

وشملت الاتفاقيات الصناعة والملكية الفكرية والتشغيل والعقارات وغيرها من الاتفاقيات التي ستنقل علاقات المغرب بفرنسا إلى مرحلة أكثر انفتاحا.

ويرى محللون أن تعزيز العلاقات في هذا التوقيت له دلالات من منطلق أن فرنسا تعد أحد الشركاء التقليديين للمغرب، وبالتالي فهي تسعى لترسيخ ذلك اقتصاديا.

ولكن آخرين يؤكدون أن الخطوة تترجم استمرار فرنسا في دعم موقف الرباط من قضية الصحراء المغربية.

وتم إبرام اتفاقيتي تمويل بين الوكالة الفرنسية للتنمية والمغرب، تتعلقان في جزء منهما بقرض بقيمة تقدر بحوالي 135 مليون يورو من أجل دعم الإدماج الاقتصادي للشباب وسيتم تقديم شرائح القرض على أربع سنوات.

وفي مجال التعاون المالي فإن المغرب هو المستفيد الأول من القروض الممنوحة من مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية حيث بلغت الالتزامات المالية للمجموعة تجاه المغرب ما يقارب 5.4 مليار يورو منذ عام 1992.

وأكد رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب أن بلاده هي الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، مشيرا إلى أن "هذا الواقع ينعكس بشكل خاص في تنظيم سلاسل الإنتاج لشركاتنا الكبرى".

وفقا لتصريحات فيليب خلال افتتاح أعمال الدورة بحضور رئيس الوزراء المغربي سعدالدين العثماني، يوجد أكثر من 900 شركة تابعة لشركات فرنسية في المغرب توفر 120 ألف فرصة عمل.

وقال "مع وجود صناعات أكثر تنافسية، نعتقد أننا قادرون على كسب المزيد من حصتها في السوق وتحقيق فوائد من جانبي البحر المتوسط".

من جهته، أكد العثماني أنه واثق بشأن التعاون المستقبلي بين المغرب وفرنسا في مجموعة من المجالات ومنها المجال الاقتصادي.

وشارك في أشغال المنتدى أكثر من 300 من أرباب الشركات، من المغرب وفرنسا وأعضاء من حكومتي البلدين، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات والهيئات المعنية بتفعيل وتطوير العلاقات الثنائية.

ويهدف الملتقى المخصص لرجال الأعمال والمستثمرين بالبلدين إلى دعم وتعزيز طموحات التعاون القطاعي المغربي الفرنسي وتمهيد الطريق لتعاون أكثر كثافة بين المستثمرين.

كما يشكل منصة مثالية لطرح مقترحات جديدة في مجال التشاور مع السلطات، إلى جانب تقديم توصيات من أجل تحسين مناخ الأعمال بين البلدين والاستجابة لتحديات التكوين المهني وخلق فرص الشغل.

وتأمل فرنسا في أن تكون مرتبطة بالاستثمار في تمديد شبكة السكك الحديدية المغربية عالية السرعة، خصوصا بعد قرار المغرب دراسة ربط مراكش بأغادير عبر خط حديدي، لكنها تواجه منافسة قوية من الصين.

ولا تزال باريس أول مستثمر في مجالات متعددة حيث عززت حضورها في المغرب عبر شركات اقتصادية كبرى تابعة لمجموعات سوق الأسهم كاك 40.

كما رسخت فرنسا موقعها من خلال مشاركتها في تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى كالقطار فائق السرعة والترام، وكذلك في قطاع صناعة السيارات والطيران وقطاع الطاقات المتجددة.

وحسب إحصائيات مديرية الدراسات والتوقعات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، فإن فرنسا ظلت ما بين 2012 و2018 أول مستثمر في المغرب بحصة تصل إلى 28 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

وتفيد معطيات وزارة الاقتصاد المغربية بأن المبادلات التجارية مع فرنسا ارتفعت في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنحو 7.1 بالمئة قياسا بكامل العام الماضي لتصل إلى 10.8 مليار يورو.

وتشير البيانات الرسمية أيضا إلى أن المغرب يسجل فائضا تجاريا سنويا مع فرنسا في حدود 187.4 مليون يورو.

وقام وزير الصناعة المغربي حفيظ العلمي بتبديد المخاوف التي أثارتها الرباط بسبب التصريحات الفرنسية بشأن النقل المحتمل لمصانع السيارات.

ويعد المغرب مركزا في صناعة السيارات، باعتبار القطاع خيارا استراتيجيا له تم الرهان عليه لمؤهلاته الكبيرة سواء في تعزيز الصادرات أو في توفير فرص العمل للمغاربة.

وحرّك توطين صناعة السيارات مستوى الصادرات بارتفاع سنوي بلغ 14 بالمئة، حيث حقق في الفترة الفاصلة ما بين 2007 و2018 عوائد تقدر بنحو 1.35 مليار يورو.

كما وفر القطاع أكثر من 116 ألف وظيفة منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي سنة 2014، فيما بلغت القدرة الإنتاجية 700 ألف مركبة.

مرحلة أعمق من الانفتاح الاقتصادي

> فرنسا ظلت ما بين عامي 2012 و2018 أول مستثمر في المغرب بحصة 28 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية

ويعد استقرار أعمال شركات السيارات في المغرب مرجعا عالميا، خصوصا الشركات الفرنسية، حيث كرس المغرب بذلك موقعه ضمن نادي الكبار في هذه الصناعة.

وعلى مستوى التبادلات التجارية صدّر المغرب إلى فرنسا خلال السنة الماضية ما قيمته 5.5 مليار يورو، بارتفاع بلغ 5.2 بالمئة بمقارنة سنوية.

وتمثل هذه الصادرات 22.9 بالمئة من إجمالي صادرات المملكة، وتضم كابلات الكهرباء والسيارات السياحية وأجزاء الطائرات والملابس والخُضر.

أما الواردات الفرنسية إلى المغرب فقد بلغت 5.3 مليار يورو بنهاية العام الماضي، بارتفاع بلغ 9.1 بالمئة، ما يمثل 11.9 بالمئة من إجمالي الواردات.